درجة ممارسة أعضاء هيئة تدريس لدورهم الارشادي في خدمه المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة (دراسة تطبيقية)

The reality of administrative performance in higher education institutions in light (An Empirical Study)of the requirements of quality assurance

حسين باشيوة[1]، خولة قشاو[2]،

[1] جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، bachiouahocine@gmail.com

[2] جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2 (الجزائر)، Khaoula.kachaou@ gmail.com

تاريخ الاستلام : 15/06/2022 ؛ تاريخ القبول : 04/04/2023

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى التعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة تدريس بجامعة لدورهم الارشادي في خدمه المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة. والكشف عن دلالة الفروق في درجة الممارسة، حسب متغير الجنس والرتبة الأكاديمية، تكونت عينة الدراسة من(132) فردا، ولجمع البيانات تم بناء أداة (استبيان) مكون من (18) بندا وتوصلت الدراسة الى ان أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة يمارسون دورهم الارشادي في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة بدرجة ضعيفة.

– لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة لدورهم الارشادي في خدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس والرتبة الاكاديمية.

الكلمات المفتاحية: تقييم الممارسات، الاساتذة الجامعيين، الدور الارشادي، خدمة المجتمع، ضمان الجودة.

Abstract : This study aimed to identify the degree to which faculty members at a university practice their guiding role in community service in light of quality assurance standards. And to reveal the significance of the differences in the degree of practice, according to the variable of gender and academic rank, the study sample consisted of (132) individuals, and to collect data, a tool (questionnaire) consisting of (18) items was built. Society in light of quality assurance standards to a weak degree. - There are no significant statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leqslant 0.05$) in the degree of practice of faculty members at a university for their guiding role in community service due to the variable of gender and academic rank.

Keywords: Evaluation of practices, university professors, guiding role, community service, quality assurance.

* مؤلف مرسل

مقدمة:

تعد الجامعة مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والابتكار، باعتبارها المنبر الذي تنطلق منه هذه الاشعاعات العلمية والفكرية، وهي مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بما يحيط بها، ولكل جامعة رسالتها التي تصبو لتحقيقها ، وعموما اهم ما تهدف إليه الجامعات العصرية، هو خدمة المجتمع والتفاعل مع قضاياه، والنهوض به حضاريا والسعي إلى تطويره ورقيه وتزويده بالفرد الصالح المتسلح بالمعرفة، ولا يتأتى لها ذلك الا من خلال الاستاذ الجامعي الواعي بأهمية دوره الارشادي الذي يقوم بها خاصة في خدمة المجتمع كونه حلقة الوصل بين الجامعة وبين المحيط الخارجيّ.

وقد برز دور الجامعة في خدمة المجتمع مع بداية انتشار التعليم العالي في امريكا وتكون نتيجة مناخ فكري واجتماعي وثقافي خاص بهذا المجتمع، وقد اقيمت العديد من الجامعات على هذا الدور واصبحت تقوم بعدة انشطة فرعية الى جانب ادوارها الاساسية في انتاج المعرفة ونقلها وتطبيقها وتدريس الطلاب. لكن مع مطلع الالفية الثالثة تزايد انفتاح الجامعة على المجتمع والوطني مما يساعد على الوصول الى طرق جديدة غير مألوفة في انتاج المعرفة وتطبيقها، والأكيد ان رؤية المشكلات في الواقع والاحساس بها يختلف عن التعامل معها داخل المخابر وورش وحلقات البحث، ما يمثل الفجوة التي تعانيها الجامعة بينها وبين المجتمع. لذا تعد خدمة المجتمع والنهوض به من الادوار الرئيسية للجامعات الحديثة، ويقصد بهذا الدور الانشطة غير المباشرة الموجهة لطلابها للوفاء باحتياجات البيئة المحيطة من التخصصات المختلفة، والعمل على ربط البحث العلمي بمشكلاتها، والانشطة المباشرة الموجهة للآخرين بهدف احداث تغييرات مرغوب فيها، تؤدي الى نمو المجتمع وتقدمه.

يقوم عضو هيئة التدريس في الجامعة بعدة أدوار أساسية تصب جميعها في هدف واحد وهو خدمة الجامعة والمجتمع، وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة وتحديات القرن الحالي تحول دور الأستاذ من ناقل للمعرفة إلى متعلم ومتدرب ومواكب دائم للمتغيرات لينمو ويتطور مهنيا أكاديميا ولتحقيق دوره في ظل هذه المتغيرات، وفي مختلف جوانب الحياة، أصبحت مهامه تتعدى دور التعليم إلى البحث والتقصي وممارسة الدور التربوي والإرشادي، وغير ذلك من الأدوار ليساهم في بناء شخصية المتعلم وتنميتها.

وتحقيق هذا الدور يتطلب من الجامعة ان تضع إمكانياتها البشرية والمادية والتكنولوجية في خدمة المجتمع، وبالتالي يقع هذا الدور على عاتق الأستاذ الجامعي باعتباره حجر الزاوية في النظام التعليمي الجامعي.

وعليه يأتي تقييم ممارساته كوسيلة ملحة تلجأ إليها الجامعات لتحقيق جودة التعليم العالي وللوقوف على نقاط القوة والتميز ونقاط الضعف، وسنتناول في هذه الدراسة علاقة الجامعة بالمجتمع ودورها في خدمته وتقييم واقع ممارسات الاساتذة الجامعيين لمهامهم في خدمة المجتمع.

1 – مشكلة الدراسة: من المتعارف عليه في الأوساط الأكاديمية أن للجامعة ثلاث وظائف رئيسية هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ولا يمكن لها أن تحقق هذه الوظائف بشكل ايجابي وفعال إلا من خلال الجهود العلمية المتواصلة والعطاء الفكري المتميز لأعضاء هيئة التدريس فيها، فهم يعتبرون الركن الأساسي في النظام التعليمي الجامعي، وذلك لأهمية الدور الذي يؤدونه في عملية التعليم الجامعي،

فهم حلقة الوصل بين المدخلات التعليمية والمخرجات المطلوبة.

وخدمة المجتمع تعتبر من المهام الحديثة التي اضيفت الى الاستاذ الجامعي وقد تم التركيز عليها كعنصر من عناصر تقييمه لأنها من متطلبات مواجهة عصر العولمة، فهي كوظيفة تشمل كل ما تقوم به الجامعة من عمل ونشاط يعكس توظيف المعرفة والخبرة الفنية والعلمية والقدرات والخبرات التي تتوافر عليها الجامعة وتسخرها في خدمة المجتمع

ويتطلب تحقيق هذا الدور من الجامعة ان تضع نفسها بإمكانياتها البشرية والمادية في خدمة المجتمع في حدود امكانياتها

ولعل الاستاذ الجامعي هو خير من يمثل الجامعة في المجتمع فالأدوار المنوطة بالجامعة في خدمة المجتمع هو من يجسدها على ارض الواقع من خلال تقديمه لخدمات الجامعة لأوسع شريحة في المجتمع عن طريق الابحاث العلمية التي تعالج مشكلات المجتمع والمؤتمرات والندوات والمحاضرات وغيرها من الأنشطة الخارجية.

لكننا المتأمل للواقع وحال مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وما أشارت إليه بعض الكتابات والدراسات الحديثة يجد انفصالا شبه تام بين الجامعات والمجالات التطبيقية في للبيئة الخارجية خاصة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذا تأتي هذه الدراسة للتعرف على درجة ممارسة الاساتذة الجامعيين لمهامهم الارشادية في خدمة المجتمع وعليه نطرح التساؤلات التالية:

1- ما درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية لمهامهم الارشادية في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة؟

2- هل توجد فروق دالة احصائيا في درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية لدورهم في خدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس والرتبة الاكاديمية؟

2- اهمية واهداف الدراسة: تستقي هذه الدراسة اهميتها من خلال تفعيل دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع بالتعرف على الاحتياجات والمشكلات التي تواجهه ومعوقاته والتغلب عليها وتلبية احتياجاته وتقديم الحلول لهذه المشكلات والاستاذ الجامعي هو وسيلة الجامعة لتفعيل دورها عبر المهام والانشطة الموكلة اليه في خدمة مجتمعه فهو حلقة الوصل بين الجامعة والمجتمع .

كما ويشكل تقييم ممارسات عضو هيئة التدريس أساسا لجودة العملية التعليمية وأداء الجامعة لرسالتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على مواطن القوة والضعف، بما يحقق أهداف العملية التعليمية وبما يساعد على تحقيق غاياتها العليا، لذا تهدف هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة العلاقة بين الجامعة والمجتمع ودورها في خدمته.

- تقييم درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية لدورهم في مجال خدمة المجتمع في ضوء معايير الجودة ضمان الشاملة.

- تحديد درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية لدورهم في مجال خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة بجامعة باختلاف المتغيرات الديمغرافية (الجنس، الرتبة الأكاديمية،).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الضبياني والعنسي وشداد (2018)، إلى التعرف الى دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق هدف الدراسة أستخدم الباحثون المنهج الوصفي المسحي، حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة ذمار والبالغ عددهم (309) عضوا، وباستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية تم اختيار (103) عضوا كعينة تمثل (30%) من أصل مجتمع الدراسة .وصمم الباحثون استبانة لجمع البيانات تكونت من (40) فقرة. وبعد تحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس جاءت بدرجة (ضعيفة)، وجاء في المرتبة الأولى مجال (التدريب والتعليم المستمر)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال (تقديم الاستشارات) .وفي ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثون عدد من التوصيات الهادفة إلى تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع.

اشارت دراسة السلمي، (2017) بعنوان دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة أعضاء هيئة التدريس إلى معرفة دور مؤسسات التعليم في المملكة السعودية في تنمية المجتمع المحلي من وجهة أعضاء هيئة التدريس (جامعة الملك سعود أنموذجا)، واظهرت النتائج أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المجتمع كانت مرتفعة في جميع مجالات الأداة.

هدفت دراسة عبدالسلام، (2015) بعنوان استراتيجية مقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع بليبيا إلى التعرف على واقع خدمة المجتمع بالجامعات الليبية، وتوصلت في ممارسة الجامعة لدورها في إلى أن هناك ضعفا خدمة المجتمع الليبي، كما أن هناك ضعفا كبيرا ، كما ان هناك العديد من نقاط القوة التي يجب علي الجامعات استغلالها، ونقاط الضعف التي يجب تجنبها، وأهم الفرص التي يجب استغلالها، والمخاطر التي يجب تجنبها.

هدفت دراسة ديمة محمد وصوص، والمعتصم بالله الجوارنه، وخالد العطيات (2015) لى التعرف على درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال (بالمملكة الأردنية) للأدوار الأكاديمية، وبيان أثر متغيرات الدراسة (الكلية، الخبرة، الدرجة العلمية) على درجة ممارسة الأدوار الأكاديمية.

ولتحقيق هذه الغاية تم استخدام المنهج الوصفي الملائم لطبيعة هذه الدراسة، وتصميم استبانة مكونة من (46) فقره موزعة على ثلاثة مجالات وهي: التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال، والبالغ عددهم (268 ،وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة تكونت من (135) عضوا وتوصلت نتائج الدراسة الى حصول مجال البحث العلمي على المرتبة الأولى في الممارسة ثم مجال التدريس وأخير خدمة المجتمع، وعدم وجود فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير الكلية باستثناء محور خدمة المجتمع ولصالح تقديرات الكليات العلمية، ووجدت فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمتغير الرتبة الاكاديمية ولصالح رتبة استاذ مساعد وأستاذ مشارك، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لمتغير الخبرة ولصالح تقديرات من خبرتهم من 1-5 سنوات عند مجالي

المقارنة، وفي ضوء هذه النتائج تمت التوصية بعمل ورش تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة حول أساليب التدريس الحديثة لنقل المهارات الجديدة المتعلمة في ورش التدريب الى فصول الدراسة .

هدفت دراسة الحراحشة (2013) والتي هدفت إلى معرفة معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت، وأثر كل من النوع الاجتماعي والكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة وطبيعة العمل وبلد التخرج، على معوقات البحث العلمي، وتكونت عينة الدراسة من (133) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الى أن معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس على الأداة بشكل عام مرتفع، واقترح الباحث ضرورة تفعيل وظيفة الجامعة المتمثلة بالبحث العلمي بتحقيق العبء التدريسي، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لعضو هيئة

التدريس.

اشارت دراسة التل والصرايرة (2013) إلى درجة اهتمام جامعة مؤته بجودة دورها في خدمة المجتمع المحلي في ضوء تقديرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، الكشف عن أثر متغيرات الدراسة التطبيقية في هذه التقديرات .واستخدم الباحثين استبانة من (36 (فقره) وطبقت على (221) عضو هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى اهتمام أعضاء هيئة التدريس بجامعة مؤته بضرورة اهتمام جامعتهم بجودة دورها في خدمة المجتمع المحلي بدرجة متوسطة.

هدفت دراسة عاشور (2004) إلى الكشف عن تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا بالأردن لدورهم في خدمة المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف طبقت استبانة على عينة مكونة من (300) عضو، وتوصلت الدراسة إلى أن تصورات هيئة التدريس لدورهم في خدمة المجتمع كانت بدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بدرجة متوسطة تعزى لمتغير الخبرة.

تعقيب على الدراسات السابقة: رغم اختلاف الدراسات السابقة في أهدافها وتوجهاتها، إلا أنه يمكن استخلاص الآتي) :

كشفت الدراسات السابقة التعرف على جانب من جوانب الوظائف الرئيسة للجامعة فمنها ذهب الى معرفة دور الجامعة في خدمة المجتمع، والبعض الآخر ذهب الى معرفة دور الجامعة في البحث العلمي، بينما تضمنت الدراسة الحالية الوظيفة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس وهي خدمة المجتمع. حيث ركزت على ضرورة معرفة أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارستهم لوظيفتهم في خدمة المجتمع .

3- التعريفات الاجرائية لمصطلحات الدراسة:

أ – التقييم: هو تحديد درجة ممارسة الاستاذ الجامعي لدوره في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة ، من اجل معرفة جوانب القوة ومكامن الضعف في ممارساته.

ب-خدمة المجتمع: هو تحديد درجة قيام عضو هيئة التدريس بوظيفة خدمة المجتمع من خلال تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية بغية إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها.

ج- ضمان الجودة في التعليم العالي: درجة من التميز والأفضلية يجب أن تتسم بها جميع مكونات العملية التعليمية من مدخلات وعمليات ومخرجات، في أسرع وقت واقل جهد وبأقل تكلفة، للحصول على مخرجات ذات مواصفات جودة عالمية.

الادب النظري:

1- التقييم:

قد يخلط أو يدمج الكثير من الباحثين بين مصطلحي التقييم والتقويم ويعتقد البعض أن المفهومين يعطيان المعنى ذاته إلا أن كلمة التقويم اعم واشمل من كلمة التقييم وهي الأكثر انتشارا في الأوساط التربوية، كما أنها تعني بالإضافة إلى إعطاء قيمة الشيء تعديل وتصحيح ما اعوج منه، أما كلمة تقييم فتدل على إعطاء قيمة للشيء فقط، ويمكن القول بأن مفهوم التقويم يتضمن مفهوم التقييم، وبذلك لا فرق بين التقويم والتقييم، من حيث المفهوم الاصطلاحي.

كما أن التقييم والتقويم في التعليم العالي يعد من العمليات الحيوية والملحة في تطبيقها، حيث أن معظم الجامعات تسعى إلى تحديد نوعية وكمية أداء الأفراد العاملين فيها، وتعد وظيفة تقويم الأداء من أهم الوظائف التي تمارسها الجامعة في الوقت الحاضر، وعن طريقها تتمكن الجامعة من الحكم على دقة السياسات والبرامج التي تعتمدها .

وقد عرف بلوم (Bloom, (1991 التقييم بأنه إصدار حكم لغرض ما، ويتضمن استخدام معايير لتقدير مدى كفاية الاشياء ودقتها وفعاليتها فهو مجموعة منظمة من العمليات التي تبين فيما إذا جرت بالفعل تغييرات على المجموعة المقيمة، مع تحديد المقدار

ودرجة ذلك التغيير من خلال هذا التعريف نجد ان التقييم عملية قياس يصدر بناء على نتائجها احكاما تتعلق بالمقيمين

في ضوء معايير يتم تحديده مسبقا وذلك بغرض معرفة مواطن القة والضعف فيما نريد تقييمه.

أهداف التقييم: يهدف تقييم التعليم العالي الى تحقيق ما يلي:

- تحليل الوضع الراهن للأداء الأكاديمي والمؤسسي بالكليات التابعة للجامعة.

- تحديد الانحرافات وأوجه القصور المختلفة والتي يمكن أن تؤثر على الأداء الأكاديمي والمؤسسي بكل كلية أو معهد.

- رفع النتائج مقرونة بالتوصيات إلى إدارة الجامعة لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

- التشخيص المستمر لمشكلات العمل التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء التعليمي والأكاديمي بكل كلية أو معهد، وعلى مستوى الجامعة ككل لزيادة القدرة على مواجهتها.

- اقتراح التوصيات للارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والمؤسسي للنهوض برسالة الجامعة بفاعلية وكفاءة.

- اقتراح الطرق والوسائل والإجراءات التي تكفل التوافق مع متطلبات تقييم الأداء الجامعي وفقاً لما تقره الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد.

كما يمكن تصنيف أهداف تقييم التعليم العالي إلى مايلي:

1- الأهداف التعليمية: وهذه الأهداف تتصل بالمعلم والطالب بصفتهما قطبي العملية التعليمة وتتصل بمتغيرات مهمة، وهذا النوع من الأهداف يهتم في المقام الأول بتحسين مسار عملية التعليم والتعلم.

2- الأهداف التشخيصية: يحقق التقويم أغراضا تشخيصية مهمة تتصل بعملية التعلم والصعوبات التي تعترضها، ويكون التشخيص في اتخاذ القرارات المناسبة في مجال التوجيه والإرشاد ويمكن حصر هذا التشخيص في ثلاث مراحل:

- تحديد الطلاب اللذين يواجهون صعوبات خاصة في التعلم.
- تحديد الطبيعة الخاصة للصعوبات ومواطن القوة عند الطلاب.
- تحديد عوامل الضعف إذا كانت من طرق التدريس، أو أن المادة التعليمية شديدة الصعوبة.

3-الأهداف التوجيهية والإرشادية: يهتم التوجيه بتعريف الطالب بقدراته وميوله واتجاهاته وذلك يهدف إلى مساعدته على الاختيار واتخاذ قرار صائب حول مستقبله الدراسي، ويتطلب التوجيه الدراسي والمهني معرفة موضوعية وواسعة بقدرات الفرد واتجاهاته.

4- الأهداف الإدارية: يؤدي التقييم دورا هاما للإدارة التعليمية التي تتولى عملية الانتقاء والتصنيف وتوجيه المسار التعليمي بمنظورها الجدي، ومن أجل الوصول إلى قرارات سليمة بهذا الشأن يحتاج صانع القرار إلى معلومات صادقة ودقيقة لكي تساعده في التنبؤ بأداء الفرد وقدرته في التعليم.

5- أهداف البحث التربوي: تعتمد البحوث التربوية بأنواعها على أدوات القياس والتقويم لجمع البيانات والتقويم ويعتمد بعضها كالبحوث التجريبية على تلك الأدوات للتحقق من صحة الفروض المطروحة (الشيخ وآخرون:2009، 31-35).

ويضيف الزيود وعليان (2005) مجموعة من المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تخطيط وتنفيذ عملية التقييم، إذا أُريد لهذه العملية النجاح في بلوغ أهدافها، ومن هذه المعايير ما يلي:

1- الاتساق مع الأهداف المراد تحقيقها (تنويع الوسيلة كي يتحقق الهدف): ينطوي مفهوم الاتساق مع الهدف المراد تحقيقه على ميزتين، هما مدى إمكانية تناسق المنهج لتحقيق الهدف: فيجب أن يكون هذا الاتساق مع الفلسفة التي يقوم على أساسها المنهج الذي يتم من خلاله تحقيق الهدف المراد تحقيقه. ومدى إمكانية التنوع في الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف: تُعد هذه الميزة من المطالب الأساسية في العملية التعليمية، وذلك لتحقيق الهدف المراد تحقيقه.

2- الشمول: من المبادئ الرئيسة للقياس والتقييم أن يتميز التقييم بالشمولية، بمعنى ن يشمل جميع جو ان الموضوع المراد تقييمه، فمثلاً إذا أردنا تقييم المنهاج ومدى نجاحه، وثر هذا المنهاج على الطالب، فإن التقييم يجب أن يشمل كل الجوانب التي لها علاقة بالموضوع، كالجانب المعرفي، والجانب الاجتماعي، والجانب الانفعالي، وجانب الميول، وجانب الشخصية، والجانب الجسمي. أما إذا كان الهدف تقييم العملية التربوية أو التعليمية بشكل عام فإنه يجب أن يتناول جميع أطراف وعناصر العملية التعليمية كالمعلم والمنهاج والمدرسة وما فيها من خدمات. و أن يتناول جميع جوانب الموضوع المقيم، وموضوع التقييم هنا لا يقتصر على النواحي المعرفية، وإنما يجب أن يشمل كافة الجوانب الأخرى

كالشخصية، والنمو الانفعالي، والجسمي والعقلي واللغوي، والاتجاهات والميول.

3- التعاون: يجب أن يتم التقييم بطريقة تعاونية، يشارك فيها كل من يؤثر في العملية التربوية ويتأثر بها، كالمعلمين والمديرين، والمشرفين التربويين، والمسؤولين في التربية، وأفراد من البيئة كالخبراء وأولياء الأمور من ذوي الخبرة.

ويجب أن تكون هناك فرص للتقييم الذاتي من جانب الطالب، وكذلك من جانب المعلم.

4- الاستمرارية: يجب أن يكون التقييم عملية تقدير مستمرة لمدى ما يحققه البرنامج التربوي من الأهداف المرسومة لعملية التربية؛ حتى يتسنى تصحيح مسار عملية التعلم باستمرار، واستمرار عملية التقييم تعني أن تكون الملاحظة اليومية والتقديرات والاختبارات متواصلة على مدار العام الدراسي، وتكون ملازمة لعملية التعلم فتلازمها وتسير معها جنباً إلى جنب؛ لأن ذلك يؤدي إلى معرفة التقدم الذي أحرزه الطالب في جميع جوانب النمو، والكشف عن جوانب القوة والضعف عنده وتحديد بعض الصعوبات التي تواجهه، ومتابعته متابعة دقيقة ومستمرة على مدار العام الدراسي، كما أن ذلك يساعد على تغطية جميع جوانب الموضوع المراد تقييمه.

5- التشخيص والعلاج: يجب أن يكون التقييم تشخيصيا وعلاجيا في الوقت نفسه، بمعنى أن يصف نواحي القوة والضعف في عمليات الأداء، وفي نتائج هذا الأداء بقصد تعزيز نواحي القوة والإفادة منها، والعمل على علاج نواحي الضعف وتلافيها أو التقليل من حدتها على أقل تقدير. ومراعاة الاستمرارية في التقييم يساعد في جعل هذا التقييم عملية تشخيصية علاجية، نظراً لما تتيحه الاستمرارية من إمكانية التعرف على نواحي القوة والضعف عند الطالب كما سبقت الإشارة آنفاً.

6- الكشف عن الفروق الفردية: يجب أن يميز التقويم بين مستويات الأداء المختلفة، ويكشف عن الفروق الفردية، والقدرات المتنوعة للطلاب.

7 - مراعاة الناحية الإنسانية ومبدأ الديمقراطية: يجب أن يراعي التقييم الناحية الإنسانية، بمعنى أن يترك أثراً طيباً في نفس الطالب، فلا يشعر أنه نوع من العقاب أو وسيلة للتهديد به هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإنه يجب مراعاة حرية الفرد في عملية التقييم، ولا سيما فيما يتعلق بالوقت والزمن والمكان والنتائج في التخطيط لهذه النتائج كأن تكون بشكل سري أو علني، و غني عن القول بأن الديمقراطية تعني أن من حق الطالب الموافقة على إعلان النتائج أو عدم إعلانها.

8- الوظيفية: يجب أن يكون التقييم وظيفيا بمعنى أن يستفاد منه في تحسين العملية التعليمية، وفي إحداث تغييرات إيجابية في جميع عناصرها لصالح الطالب، ولا يخفى بأن مراعاة مبدأ الوظيفية يستدعي أن ينظر إلى التقييم كوسيلة لتحسين العملية التربوية في ضوء الأهداف المنشودة منها، وليس كغاية في حد ذاته.

9- تنوع أساليب وأدوات التقويم: يجب أن تتنوع أساليب وأدوات التقييم، حتى يتسنى لنا الحصول على معلومات أوفر عن المجال الذي نقوّمه، كما يجب أن تكون هذه الأساليب والأدوات متقنة التصميم والإعداد ومتناسبة مع تقييم الأهداف التربوية المراد تحقيقها ومن الجدير بالذكر أن كل أسلوب أو أداة من أساليب التقييم وأدواته يلائم مجالاً معيناً من مجالات التقييم، أو نوعاً معيناً من الأهداف، ولا يلائم مجالاً

أو نوعاً آخر منها. وعلى سبيل المثال فإن الاختبارات تُعد وسيلة فعالة في تقويم التحصيل ولكنها تعد غير صالحة لتقويم الذكاء أو الميول.

10- مراعاة الاقتصاد في لوقت والجهد والمال: يجب أن يراعى في التقييم الاقتصاد في الوقت والجهد والتكلفة المالية، وذلك للحيلولة دون إجهاد المعلم والطالب وإرهاقهما وإصابتهما أو إصابة أحدهما بالملل(الزيود وعليان، 2005).

2- خدمة المجتمع: يعتبر دور الجامعات في خدمة المجتمع على أنها المؤسسة الأكثر تطورا وتأثيرا، فهي أهم روافد التنمية التي تعنى بمتطلبات هذه المجتمعات وحاجاتها المختلفة، وتقدمها في كافة المجالات، وبالكشف عن مشكلاتها والحلول المناسبة لها، وبالكشف عن مواهب وقدرات أفرادها والعمل على صقلها وابرازها.

إن اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار تفرضه المتغيرات المرحلة التي نعيشها أمر ضروريا، فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمر اختياريا، ولعضو هيئة التدريس دور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية. فيقع على عاتق عضو هيئة التدريس ربط الجامعة بالمجتمع؛ مما يساعد على الانفتاح على المجتمع، والتفاعل معه، والعمل على تنميته، وحل مشكلاته، وحسن استخدام موارده، فهم يعملون على ارشاد وتثقيف أفراد المجتمع المحيط بهم سواء على المستوى المحلي، او الوطني وذلك من خلال كتبهم التي من ينجزونها وبحوثهم التي توزع على الهيئات العلمية، وأيضا خلال أحاديثهم الإذاعية أو التليفزيونية، (راشد، 1998).

وخدمة الجامعة للمجتمع المحلي بأن تقوم الجامعة بنشر الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتبصير الرأي العام فكر أو ممارسة، وأن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع بما يجري في مجال التعليم وتقدم المقترحات لحل قضاياه وتقديم تصورات وبدائل للمجتمع، ونشر الفكر التربوي الصحيح داخل المجتمع، وهذا ينعكس على تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس التطبيقية، والتي تتمثل بزيادة خبراتهم وقدراتهم في تطوير الخطط الدراسية، وزيادة دافعيتهم نحو التدريس والبحث العلمي، ومساهمتهم بفاعلية في تنمية مهارات وخبرات الطلبة.

مجالات خدمة الجامعة للمجتمع: تتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقا لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة بين ما تقدمه لظروف المجتمع المتغيرة، والمجالات عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية) وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات (السيد احمد، 2002 :70).

وصنف (عبدالحميد، 1996) مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات في ثلاث أنماط وهى:

1- البحوث التطبيقية: وهى بحوث تستهدف حل مشكلة ما أو سد حاجة المجتمع لخدمة أو سلعة تحددها ظروف وأوضاع معينة

2- الاستشارات: وهى خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية وكذلك الأفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.

3- **تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية:** وهي برامج للعاملين في مؤسسات الإنتاج بما يحقق مبدأ التربية المستمرة وما يستنتجه من نمو مهني (عبدالحميد، 1996 :204-205).

و أشار حسن (1995) إلى أن دور الجامعة نحو المجتمع يتمثل فيما يلي:

- تزويد المجتمع بحاجاته من القوى العاملة المدربة تدريبا يتناسب مع تطور العصر .

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، الإدمان، نشر الوعي الصحي وغيرها.

- تكوين العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والبيئة المحلية خاصة.

- ربط الجامعات بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة.

الربط بين نوعية الأبحاث العلمية ومشاكل المجتمع المحلي.

- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها للاستفادة منها في المجتمع.

- إجراء الأبحاث البيئية الشاملة التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة (حسن، 1995).

هذا ينعكس على تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس التطبيقية، والتي تتمثل بزيادة خبراتهم وقدراتهم في تطوير الخطط الدراسية، وزيادة دافعيتهم نحو التدريس والبحث العلمي، ومساهمتهم بفاعلية في تنمية مهارات وخبرات الطلبة (kors , 1998)

3- نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: يعد مفهوم نظام ضمان الجودة من المفاهيم الحديثة التي برزت في الثمانينات من القرن الماضي في مجال رقابة جودة السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة. وقد جاء هذا المفهوم، ليركز على كسب رضى الزبون وزيادة ثقته في المنتجات المقدمة إليه من مختلف المنظمات. حيث يطلق بعض المفكرين على عصرنا بأنه عصر الجودة، فهو يهدف إلى الارتقاء بالممارسات المهنية مما يضمن الاستفادة القصوى من الموارد والمصادر وصولا إلى مخرجات عالية الجودة، ويركز هذا المفهوم على رضى الزبون وكسب ولائه وزيادة ثقته في المنتجات المقدمة إليه، حيث يؤكد تطابقها مع المواصفات التي تم إقرارها، قدم الباحثون والمفكرون في مجال الجودة وضمانها مجموعة من التعاريف التي تناولت ضمان الجودة منها:

ضمان الجودة هي مجموعة النشاطات التي تتخذها المؤسسة أو المنظمة لضمان أن معايير محددة وضعت مسبقا لسلعة ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام، وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات (الطائي واخرون، 2008، ص. 307).

أما المنظمة العالمية للمقاييس وفقا للمواصفة (ISO 9000) اصدار(2000) فعرفتها بأنها جزء من إدارة الجودة يركز على توفير الثقة بأن متطلبات الجودة ستؤمن. كما تعرف أيضا انها "مجموعة من الإجراءات المخططة لها مسبقا (عملية قبلية) والتي من شأنها أن تؤكد بأنّ المنتج سوف يتم طرحه طبقا للمواصفات الموضوعة مسبقا (تفادي وقوع الأخطاء) (رقا، 2014، ص. 66).

وتعرف أيضا على أنها "مجموعة النشاطات التي تتخذها المؤسسة أو المنظمة لضمان أن معايير محددة وضعت مسبقا لسلعة ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام، وهدف هذه النشاطات هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات.

وضمان الجودة هو مفهوم متعدد المعاني، فقد حرص المهتمون بمجال الجودة في التعليم العالي على تقديم مجموعة من التعاريف الخاصة به، فعرفت ضمان الجودة على أنها "القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتهم في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية، وأنّ هدف ضمان الجودة هو دائما تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل (الخرابشة، 2012، ص. 592).

وذكر المليجي عدة تعاريف لضمان جودة التعليم العالي، نذكر منها:

– ضمان الجودة هو: مجموعة الأدوات والأساليب والاجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والحفاظ على استمراريتها داخل المؤسسة التعليمية".

وهو أيضا: " مجموعة الأنشطة والاجراءات التي تهدف إلى تحقيق جودة المنتج التعليمي وفق المعايير المحددة". كما أنه:" منحى نظامي يقوم على بناء الجودة في مكونات النظام التعليمي نفسه، أي مدخلاته وعملياته ومخرجاته لضمان أن الموارد تتفق وتوجه وفق الخطط والأهداف والمعايير ومؤشرات الأداء المتفق عليها (المليجي، 2012، ص 159).

ويمكن القول أن ضمان الجودة مصطلح يغطي الاجراءات المتخذة والموجهة للطمأنة بأنه سيتم تلبية متطلبات الجودة، وبهذا يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تضمن أنها تطبق نظام يكشف، ويقيس، ويصحح الخلل الممكن (الكامن)، وأنها تقوم بالعمليات الوقائية المطلوبة.

3– علاقة الجامعة بالمجتمع: ان اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الادوار والانشطة والخدمات لهذا المجتمع اصبح امرا ضروريا تفرضه المتغيرات المعاصرة فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها امرا اختياريا كما في جامعات دول العالم الثالث كما ان عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب ان يراعى ذلك عند اختياره واعداده وتقويمه والوقوف على اهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الادوار التي على الوجه الامثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع(سكران، 2003 :49)

وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به اهدافها وفعاليتها ومدخلاتها واهم جوانب هذا التميز ان العنصر الاساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع اعلى فئاته علما وثقافة(العلماء والمفكرين). والعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها ابعاد كثيرة وهي علاقة تقوى وتشتد احيانا وتضعف وتهن احيانا اخرى وهي في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا او غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث ان كل تغيير يطرأ على المجتمع امنا ينعكس على الجامعة كما ان كل تطور يصيب الجامعة بصاحبه تغيير في المجتمع والازمة التي تنشأ بين الجامعة والمجتمع انما تنشأ نتيجة الخلاف حول:

– الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل والمفروض ان تحرص عليه لتظل جامعة.
– الدور الذي اختاره لها رجال السياسة.
– الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل ويرى انه من الاولويات التي ينبغي ان تضطلع بها الجامعة.
ويرى البعض ان من اهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي انها لا تنفصل عن المجتمع وان علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل فلا توجد جامعة من فراغ بل لكل اقليم خاص بها وبيئة معينة تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في طبيعتها ونوعية الانشطة المختلفة التي تقوم بها سواء كانت انشطة تعليمية او بحثية او ارشادية، ومن ثم فأن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك ان ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث انه ليس اخطر على الجامعة من ان تنفصل عن مجتمعها وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه (السمادوني،أحمد،2005: 17).

الخدمات والانشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع: تتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقا لظروف وامكانات كل جامعة على حدى وكذلك طبقا لظروف المجتمع المتغيرة ولذلك نجد هناك تباينا واضحا فيما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأيا كانت تلك المجالات فإنها عبارة عن انشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة، وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والمصادر المادية لتحسين احوال المجتمعات وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات في ثلاث انماط وهي:

1– البحوث التطبيقية: وهي بحوث تستهدف حل مشكلة ما او سد حاجة المجتمع لخدمة او سلعة تحددها ظروف واوضاع معينة.

2– الاستشارات: وهي خدمات يقوم بها اساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع وافراده الذين يشعرون بالحاجة الى مثل هذه الخدمات.

3– تنظيم وتنفيذ البرامج التأهيلية للعاملين في مؤسسات الانتاج بما يحقق مبدأ التنمية المهنية المستمرة.

وقد صنف البعض مجالات خدمة المجتمع الى نوعين:

أ: داخل الجامعة: وتتلخص في المشاركة في الانشطة الطلابية غير الدراسية وتوجيهها حسب مجالات اهتمام عضو هيئة التدريس او هواياته في الشؤون الثقافية والاجتماعية او الرياضية او الفنية او ما قد يقام من معسكرات للخدمة موجهة للبيئة المحلية.

ب: خارج الجامعة:

– القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها .
– تقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
–المشاركة في الندوات واعداد المحاضرات الهامة .
– الاسهم في الدورات التدريبية لتأهيل العاملين.
– تأليف الكتب العلمية الموجهة لغير الطلاب (السمدوني واحمد، 22:2005).

وترى بتريشيا كروسون الواردة في عبد الحي،2012). ان هناك ثلاث مجالات عريضة تقوم بها الجامعات

لخدمة المجتمع:

1- الخدمة: التي تقدمها الجامعات وهي ما تقوم به اللجان والتنظيمات داخل الجامعات او المدارس والتي تتعلق بتنمية البرامج والسياسات.

2- الخدمة المهنية: وتضم اللجان والهيئات التي تعمل لصالح الاتحادات المهنية الاقليمية منها او القومية او الامور الاكاديمية.

3- الخدمة العامة: وتنسب الى ما عدا الانشطة التي لا تعد من قبيل الانشطة الرئيسية للتعليم او البحث العلمي وان كان لها علاقات بجماعات اخرى خارج المجتمع الاكاديمي. ويمكن اجمال خدمة الجامعة للمجتمع فيما يلي: - اعداد

العنصر البشري القادر على احداث التنمية المنشودة من خلال اعداد القوى العاملة القادرة على مواجهة التغييرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.

- اتاحة الفرصة امام هيئة التدريس من ذوي الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة وفي مجال الانتاج والخدمات.

- القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته هذا بالإضافة الى الاستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع.

- نشر العلم والمعرفة بين ابناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم.

- عقد الحلقات والندوات والملتقيات العلمية لخريجيها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجالات تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية .

- تقدم لطلابها برامج تثقيفية ترفع مستواهم الثقافي وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم (عبد الحي،2012: 310).

ونجد ان كل ذلك ينعكس على تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي المنشود وتقوية روح المبادرة والمشاركة ومعرفة الأساليب الفنية المستحدثة ولحاقهم بركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

3- الدراسة التطبيقية:

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم للدراسة الحالية بما انها تستهدف التعرف على درجة ممارسة الاستاذ الجامعي لمهامه في خدمة المجتمع، فهو المنهج الأنسب لها.

مجتمع وعينة الدراسة: بما ان الدراسة تستهدف الاساتذة الجامعيين فمجتمع الدراسة هو بالضرورة جميع أعضاء الهيئة التدريسية العاملة في جامعة سطيف2 من (الذكور والإناث) موزعين على ثلاث كليات هي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الآداب واللغات، كلية الحقوق والعلوم السياسية. اما بالنسبة للعينة فقد تم اختيار (152) فردا من مجتمع الدراسة بطريقة العشوائية الطبقية النسبية.

ادوات الدراسة: تم تصميم استبيان بناء على الادب النظري والدراسات السابقة في مجال خدمة المجتمع تكون من(18) بندا وتم اعتماد البدائل بدرجة كبيرة بدرجة متوسطة بدرجة ضعيفة. وقد أعطيت الأوزان التالية: بدرجة كبيرة (3)، بدرجة متوسطة (2)، بدرجة ضعيفة (1).

الخصائص السيكو مترية لأداة الدراسة: تم حساب صدق الاتساق الداخلي والتحقق من الصدق الداخلي للاستبيان بتطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (25) عضو هيئة تدريس، وبعد جمع البيانات من أفراد العينة الاستطلاعية، تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقراته بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائية للرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية حيث بلغ (0.75).

وتم حساب ثبات للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معامل الفا كرو نباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبيان، حيث حصلت على قيمة معامل الفا للاستبيان (0.82).

- عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

عرض ومناقشة نتائج التساؤل: والذي ينص على ما يلي: ما درجة ممارسة الاساتذة الجامعيين لدورهم الارشادي في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة من وجهة نظرهم.

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية ودرجة الممارسة لفقرات استبيان خدمة المجتمع.

جدول رقم (1) يوضح المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على الأداة ككل

الرقم	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الوزن النسبي	الدرجة	الترتيب
1	تشارك في عملية تطوير البرامج الجامعية التي تساهم في خدمة المجتمع.	1.23	44	ضعيفة	16
2	تشارك في تنظيم وإعداد مؤتمرات علمية محلية تخدم المجتمع المحلي.	1.71	57	متوسطة	07
3	تشارك في تنظيم وإعداد مؤتمرات علمية دولية تخدم المجتمع الدولي.	1.62	54	ضعيفة	09
4	تمثل الجامعة في اللجان والمؤتمرات والندوات الخاصة بخدمة المجتمع المحلي.	1.51	50.33	ضعيفة	12
5	تمثل الجامعة في اللجان والمؤتمرات والندوات الخاصة بخدمة المجتمع الدولي.	1.73	5 7.66	متوسطة	06
6	تشارك بالكتابة في وسائل الإعلام المختلفة التي تخدم المجتمع المحلي	2.12	70.66	متوسطة	02
7	تشارك في مناقشة قضايا ومشكلات المجتمع في محاضرات وندوات محلية.	2.28	76	متوسطة	01
8	تقدم استشارات علمية لبعض مؤسسات المجتمع.	1.98	66	متوسطة	03
9	تقدم دراسات وأبحاث تطبيقية تفيد مؤسسات المجتمع المحلي.	1.69	56.33	متوسطة	08
10	تقدم دراسات وأبحاث تطبيقية تفيد مؤسسات المجتمع الدولي.	1.19	39.66	متوسطة	18
11	تتابع خريجي الجامعات في مواقع العمل والإنتاج لتوجيهم.	1.54	51.33	ضعيفة	11
12	تشارك في عقد حلقات تدريبية للمهنيين في مؤسسات المجتمع.	1.35	45	ضعيفة	14
13	تشارك في عقد ورش عمل للمهنيين في مؤسسات المجتمع المحلي.	1.40	46.66	ضعيفة	13
14	تساهم في تقديم محاضرات في المواسم الثقافية عبر وسائل الإعلام.	1.82	60.66	ضعيفة	05

15	تساهم في الحملات التحسيسية والتوعوية في المجتمع .	1.59	53	ضعيفة	10
16	تشارك في عضوية المجالس الإدارية داخل المجتمع المحلي.	1.95	65	متوسطة	04
17	تقوم بدراسات مستقبلية خاصة بمتطلبات سوق العمل المحلية.	1.27	42.33	ضعيفة	15
18	تقوم بدراسات مستقبلية خاصة بمتطلبات سوق العمل الدولية.	1.21	40.33	ضعيفة	17
الكلي		1.62	54	ضعيفة	

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن المتوسط العام لفقرات خدمة المجتمع بلغ (1.62) بوزن نسبي قدره (54) مما يبين أن درجة الممارسة في هذا المجال كانت ضعيفة.

وقد يعود ذلك إلى عدم وجود سياسة واضحة لوظيفة خدمة المجتمع بالجامعة بالإضافة إلى ضعف الاساتذة الجامعيين بالمسائل المرتبطة بخدمة المجتمع كالنوادي والجمعيات وضعف تأثير الجامعة بصفة عامة بالحراك الاجتماعي واقتصار اهتمامها على المسائل التدريسية والبحثية. أما بالنسبة للفقرات فقد حصلت الفقرة رقم (07) والتي نصت على تشارك في مناقشة قضايا ومشكلات المجتمع في محاضرات وندوات محلية" على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (2.28) بوزن نسبي قدره (76)، أما الفقرات التي سجلت أدنى المتوسطات الحسابية فهي الفقرة رقم (17) والتي تنص على (تقوم بدراسات مستقبلية خاصة بمتطلبات سوق العمل المحلية) والتي بلغ متوسطها الحسابي (1.27) بوزن نسبي قدره (42.33). ثم تلتها في المرتبة ما قبل الأخيرة الفقرة رقم (18) في مجال خدمة المجتمع والتي تنص (على تقوم بدراسات مستقبلية خاصة بمتطلبات سوق العمل الدولية) إذ بلغ متوسطها الحسابي (1.17) ووزن نسبي قدره (39) بينما احتلت الفقرة (17) والتي تنص على (تقدم دراسات وأبحاث تطبيقية تفيد مؤسسات المجتمع الدولي) المرتبة الأخيرة حيث بلغ متوسطها الحسابي (1.11) ووزن نسبي قدره (37).

وعلى العموم فان جل الاستجابات كانت بدرجة ضعيفة في هذا المجال ربما يرجع ذلك إلى ضعف علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي، كما أن أعضاء هيئة التدريس يجدون غموضا في أداء هذا الدور إضافة إلى أن الجامعات الجزائرية تفتقر إلى سياسة واضحة في مجال خدمة المجتمع بالرغم من وجود نصوص في قانون الجامعات الجزائرية تنص على أهداف خاصة بخدمة المجتمع ويعزى ذلك إلى أن القائمين على الكليات يركزون على تنفيذ أنشطة التدريس والبحث العلمي.

لذا على الجهات الوصية في الجامعة ضرورة تفعيل دور الإعلام الجامعي والأنشطة الطلابية لدورهما في نشر الوعي المجتمعي داخل الجامعة وخارجها لتحقيق وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع .

–تفعيل دور مخابر الجامعةفي تقديم الخدمات الارشادية.

– إنشاء مختبر مركزي لتطبيق البحوث العلمية وتجريبها ونشرها لمؤسسات المجتمع المحلي للاستفادة منها.

– تفعيل أجهزة العلاقات العامة والإدارات المختصة بالجامعة لاستقصاء رغبات المجتمع المحلي وتلبية احتياجاته.

عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني: والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة ممارسة الاساتذة الجامعيين لدورهم في خدمة المجتمع في ضوء معايير الجودة الشاملة بجامعة سطيف2 تعزى لمتغيرات:(الجنس، الرتبة الأكاديمية).

1- لدرجة ممارسة الاساتذة الجامعيين لدورهم في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة في التعليم العالي تعزى لمتغير: الجنس.

للإجابة عن هذا السؤال: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 05$) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداة، ولبيان الفروق الدالة إحصائيا بين هذه المتوسطات تم استخدام اختبار ت(Ttest) لفئات عينة الدراسة موزعة حسب الجنس، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(2) يوضح نتائج اختبار t-test حسب متغير الجنس

الأداة ككل	ذكور		إناث		قيمة ت	مستوى الدلالة
	العدد	60	العدد	72		
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
خدمة المجتمع	1.48	0.86	1.76	0.69	1.92	0.05

يتضح من الجدول رقم (02) أن الفروق في المتوسطات بين الذكور والإناث طفيفة. وبالتالي لا توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الاساتذة الجامعيين في جامعة محمد سطيف2 لدورهم في خدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس. وربما قد يعود ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس تسند إليهم نفس الوظائف والمهام بغض النظر عن جنسهم، كما قد يعود ذلك إلى أنهم يعملون تحت مناخ تنظيمي واحد.

2- متغير الرتبة الأكاديمية:

للإجابة عن السؤال الذي ينص على هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 05،0) في درجة ممارسة الاساتذة الجامعي لدورهم الارشادي في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

تم استخدم اختبار كروسكال واليز الذي يستخدم عادة مجموعات مستقلة فأكثر بديل لتحليل التباين الأحادي في الاختبارات المعلمية لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الأكاديمية وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (03) نتائج اختبار كروسكال حسب متغير الرتبة الاكاديمية

الرتبة الاكاديمية	العدد	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة كا²	مستوى الدلالة
أستاذ مساعد	58	53.96			
استاذ محاضر	48	58.67	2	.38	0.09

استاذ التعليم العالي	26	60.54			

يتضح من خلال بيانات الجدول (03) أن هناك تقارب بين متوسطات رتب استجابات أفراد عينة الدراسة حيث سجل متوسط رتب أستاذ التعليم العالي (60.54)، ومتوسط رتب أستاذ محاضر(58.67)، أما أستاذ مساعد فقد بلغ متوسط رتبه(53.96). كما يظهر أيضا أن قيمة كا² المحسوبة المقدرة بـ(1.38) اقل من قيمة كا² المجدولة التي تساوي (5.99) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ودرجة حرية 2 مما يعني انه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية. وربما قد يعزى ذلك أن عضو هيئة التدريس لا يولي وظيفة خدمة المجتمع أهمية كبيرة مقارنة مع وظائفه الأخرى كونها غامضة نوعا ما وغير واضحة المعالم بالنسبة له.

5- النتائج العامة للدراسة: من خلال تحليل بيانات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يمارس الاساتذة الجامعيين دورهم الارشادي في خدمة المجتمع في ضوء معايير ضمان الجودة في التعليم العالي بدرجة ضعيفة حيث قدر متوسطها الحسابي بـ(1.62) ووزنها النسبي (54).
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة الاساتذة الجامعيين لدورهم الارشادي في خدمة المجتمع تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ممارسة الاساتذة الجامعيين لدورهم الارشادي في وخدمة المجتمع تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

خاتمة: تعدد الادوار المطلوبة من الجامعة في مجال خدمة المجتمع بتعدد حاجات ونشاطات المجتمع ذاته بعد ان اصبحت خدمة المجتمع من اهم الاهداف التي تسعى الجامعة الى تحقيقها ،كما يعد اهتمام الجامعة بخدمة مجتمعها عاملا مهما من عوامل احترام الراي العام وتقديره لجهودها ونتيجة لذلك بدأت الجامعة في انشاء مراكز خاصة بخدمة المجتمع وبذلك تبقى الجامعة مركز اشعاع حضاري واجتماعي يهدف الى تنمية المجتمع اقتصاديا وثقافيا وعلميا من خلال وظائفها الاساسية والمتمثلة في التعليم البحث العلمي وخدمة المجتمع والتي تتطلب منها البحث المستمر في افضل السبل التي تساعد في تنفيذ تلك الوظائف وتحقيق الاهداف المطلوبة وعدم الانطواء على نفسها بعيدا عن مؤسسات المجتمع. وتوصي الدراسة بما يلي:

- العمل على إزالة الغموض في مفهوم خدمة المجتمع بالنسبة للأساتذة الجامعيين.
- تنمية الشعور لدى الأساتذة الجامعيين بأهمية الانتماء والولاء للمجتمع المحلي(تعزيز شعورهم بتقبل أهداف الجامعة في مجال خدمة المجتمع).
- ضرورة تأهيل الأساتذة الجامعيين لتفعيل دورهم في خدمة المجتمع من خلال ورش العمل.
- عمل شراكات مع المؤسسات والقطاعات المجتمعية التي تعنى بخدمة المجتمع لمساعدة الأستاذ الجامعي للقيام بمهمته ووظيفته في مجال خدمة المجتمع.
- الاهتمام بالتوعية الإعلامية لإبراز دور استاذ الجامعة في حل مشكلات المجتمع سواء عن طريق الأبحاث العلمية أو الإسهام في الندوات والمحاضرات العلمية.

– توضيح الأنشطة المجتمعية التي يمكن أن يشارك الأستاذ الجامعي فيها وتقديمه لها خدمة للمجتمع مع تفعيل دور المؤسسات المجتمعية وربط العلاقات بينها وبين الأستاذ الجامعي.

–تشجيع فئات المجتمع وقطاعاته للأخذ بنتائج الأبحاث والدراسات الجامعية والاستفادة منها من خلال إبراز جدواها وخدمتها من حيث الانتفاع بما تتضمن من معلومات وأفكار يمكن الأخذ بها.

– تشجيع الأستاذ الجامعي على الاهتمام بالمؤتمرات العلمية وعلى المشاركة، أو الإسهام في الإعداد لها خاصة تلك المؤتمرات التي تعقد بمؤسسات وهيئات المجتمع.

– اجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات المجتمعية.

– انشاء مجالس استشارية مشتركة بين اساتذة ومسؤولين في الجامعة وقيادات المجتمع المحلي لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.

الاحالات والمراجع

التل، وائل عبد الرحمن، الصرايره، خالد، (2013)، درجة اهتمام جامعة مؤته بجودة دورها في خدمة المجتمع المحلي في ضوء تقديرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، مجلة مؤته للبحوث والدراسات الاجتماعية والانسانية العلوم جامعة الحسين بن طلال، موقع الجامعة، 28(4): 35–70

حسن، إيناس، (1995)، تطوير أهداف التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض المتغيرات العالمية والمحلية والاتجاهات المستقبلية، المؤتمر القومي السنوي الثاني لمركز تطوير التعليم الجامعي "الأداء الجامعي الكفاءة والفاعلية والمستقبل"، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي.

الخرابشة، عمر، وعبد الله، محمد . (2012، افريل،4–5). *تجربة المملكة الاردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الكليات التربوية*، بحث مقدم، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، مملكة البحرين.

ديمة محمد وصوص، والمعتصم بالله الجوارنه، وخالد العطيات (2015)، درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحسين بن طلال (بالمملكة الأردنية)، مجلة دراسات للعلوم التربوية المجلد (42)، العدد(3) 1023– 1041.

راشد، علي، (1998)، الجامعة والتدريس الجامعي، جدة: دار الشروق، المملكة العربية السعودية.

رقاد، صليحة. (2014). *تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية افاقه ومعوقاته*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف.

الزيود, نادر فهمي, عليان، هشام عامر. (1425هـ). مبادئ القياس والتقويم في التربية. عمان: دار الفكر

السماوي، عبد الرقيب علي قاسم (2008)، بناء برنامج تدريبي للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز في ضوء مدخل الجودة الشاملة. رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة تعز، غير منشورة.

–السمدوني ابراهيم عبد الرافع، احمد سهام ياسين،(2005)، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، جامعة الازهر، العدد(167)، الجزء الاول.

العريقي، عائدة محمد مكرد علوان، (2006)، دراسة تقويمية لدور الجامعات اليمنية في مجال خدمة المجتمع في ضوء الخبرات العالمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة القاهرة، مصر.

سكران محمد (2003)، نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعات على ضوء تحديات المستقبل، دار الهدى للطباعة، القاهرة، مصر.

السيد أحمد، إيهاب (2002)، دور بعض المراكز والواجدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع، رسالة ماجستير كلية التربية جامعة الازهر، فلسطين

الضبياني، عامر محمد، و العنسي عبدالرحمن يحيى، وشداد، يوسف راشد، (2018)، دور جامعة ذمار في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 50 – 117–137.

الطائي، يوسف حجيم، والعبادي، محمد فوزي، والعبادي، هاشم فوزي. (2008). *إدارة الجودة في التعليم الجامعي* (ط.1). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

عاشور، محمد علي، (2004)، تصورات أعضاء هيئة التدريسي جامعة اليرموك في جامعة العلوم والتكنولوجيا لدورهم في خدمة المجتمع، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، جامعة مؤته، 19) (1) (67- 94).

عبد الحميد، أحمد ربيع، (1996)، دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع، دراسة مطبقة على جامعة المنصورة، مجلة التربية، كلية التربية بجامعة الأزهر، القاهرة.

عبد السلام، سهام علي المختار، (2015)، استراتيجية مقترحة لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع بليبيا، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم أصول التربية

المليجي، رضا إبراهيم. (2012). *إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق* (ط.1). عالم الكتب. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2007) . *المجلة العربية للتربية*، 1(27).

2 المراجع الاجنبية:

Benchakarn, P, (1988) , An Analysis of the Community Services Function in Five Southern Hlinois Community Colleges, PH.D, Southern IHinois University at Carbondale, Dissertation Abstract International-A, 49(3): P 412.

Bloom, B.S, (1991), Mastering Learning & It is implication for curriculum development. Boston: Little Brown.

Kors. A , (1998) , Charles and silver gatc the shadow university, New York, the free press.